العدد 2569 - السنة التاسعة
الثلاثاء 18 ذي الحجة 1437 - الموافق 20 سبتمبر 2016
Tuesday 20 September 2016 - No.2569 - 9th Year

استنكر محاولات طهران تسييس الحج وبث الفرقة واثارة الفتنة الطائفية

مجلس التعاون : يجب على إيران التوقف عن التدخل في شؤوننا

- نحمل الحكومة الإيرانية مسؤولية حرمان مواطنيها من اداء فريضة الحج لهذا العام
- يجب الكف عن احتضان وإيواء أو تدريب الجماعات الإرهابية في المنطقة
- نرفض استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة

لقطة جماعية لوزراء خارجية دول مجلس التعاون

- نرفض التهديدات التي يتعرض لها السفير السعودي لدى العراق وعلى بغداد حماية بعثاتنا
- حريصون على وحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته وندعم جهوده في مكافحة الإرهاب
- ندين الممارسات والجرائم التي ارتكبتها قوات الحشد الشعبي ضد المدنيين في مناطق «داعش»
- نثمن جهود الكويت من خلال تقديم جميع التسهيلات اللازمة لتحقيق السلام في اليمن

- مواقف دول مجلس التعاون الخليجي ثابت تجاه الإرهاب والتطرف وهي تنبذ كافة أشكاله وصوره
- ندين بشدة حوادث التفجيرات الانتحارية التي وقعت في المملكة العربية السعودية قرب المسجد النبوي

نيويورك - «كونا»: استنكر مجلس التعاون لدول الخليج العربية محاولات ايران تسييس فريضة الحج واستغلالها للاساءة الى المملكة العربية السعودية مطالبا المسؤولين الايرانيين بالكف عن مثل هذه الدعاوى والمواقف والتعاون مع الجهات الرسمية لتمكين الحجاج الايرانيين من اداء مناسكهم.

واعرب المجلس الوزاري في بيان صحافي لاجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 140 الذي اقيم في مقر الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة امس الأول برئاسة وزير خارجية المملكة عادل الجبير ومشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني، أعرب عن اسفه لعدم توقيع وفد منظمة الحج والزيارة الايرانية على محضر ترتيبات شؤون الحجاج الايرانيين مع وزارة الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية محملا الحكومة الايرانية مسؤولية حرمان مواطنيها من اداء فريضة الحج لهذا العام.

وعبر البيان عن تقدير المجلس للجهود والتسهيلات التي تقدمها السعودية من اجل رعاية حجاج بيت الله الحرام.

وعن العلاقات مع ايران اعرب المجلس عن رفضه التام لاستمرار التدخلات الايرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس والمنطقة مطالبا بالالتزام التام بالاسس والمبادئ والمرتكزات الاساسية المبنية على مبدأ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة او التهديد بها.

كما اعرب المجلس عن رفضه لتصريحات بعض المسؤولين الايرانيين ضد دول المجلس والتدخل في شؤونها الداخلية وانتهاك سيادتها واستقلالها ومحاولة بث الفرقة واثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها.

وطالب المجلس ايران «بالكف الفوري عن هذه الممارسات التي تمثل انتهاكا لسيادة واستقلال دول المجلس وبالالتزام بمبادئ حسن الجوار والقوانين والمواثيق والاعراف الدولية بما يكفل الحفاظ على امن المنطقة واستقرارها».

واكد المجلس ضرورة ان تغير ايران من سياستها في المنطقة وذلك بالالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية وعدم احتضان وايواء او تدريب الجماعات الارهابية في المنطقة وتهريب الاسلحة والمتفجرات بالاضافة الى عدم اشعال الفتن الطائفية فيها.

اما عن البرنامج النووي الايراني اكد المجلس ضرورة التزام ايران بالاتفاق الذي تم التوصل اليه مع مجموعة دول «1+5» في يوليو 2015 مشددا على اهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتطبيق اليه فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة واعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال حال انتهاك ايران لالتزاماتها طبقا للاتفاق.

كما اكد المجلس الوزاري في بيانه مواقفه الثابته نحو ضرورة تنفيذ ايران لقرار مجلس الامن رقم 2231 بشان الاتفاق النووي بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ البالستية والاسلحة الاخرى معربا عن القلق البالغ بشان استمرار اطلاق ايران صواريخ بالستية قادره على حمل سلاح نووي.

واكد مجلس التعاون مواقفه الثابتة التي شددت عليها كافة البيانات السابقة الرافضة لاستمرار احتلال إيران للجزر الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى» التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

واكد البيان دعم حق السيادة لدولة لإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضي الدولة.

ودعا الجمهورية الإسلامية الإيرانية الى الاستجابة لمساعي الإمارات لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

واعتبر اية قرارات او ممارسات او اعمال تقوم بها ايران على الجزر الثلاث باطلة ولاغية ولا تغير شيئا من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات على جزرها الثلاث.

واعرب مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن رفضه للتهديدات التي يتعرض لها السفير السعودي لدى العراق مطالبا الحكومة بتحمل مسؤولياته لحماية البعثات الدبلوماسية لديها.

وجدد المجلس الوزاري حرصه على وحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته الاقليمية داعمين لجهوده في مكافحة الارهاب وتعزيز الوحدة الوطنية.

ودعا المجلس في بيانه جميع القيادات السياسية والاحزاب والمكونات العراقية الى انهاء حالة الانقسام السياسي وتوحيد الكلمة لتفويت الفرصة على التنظيمات الارهابية والجماعات المتطرفة التي تسعى الى بث التفرقة واثارة الفتن الطائفية والنيل من امن العراق واستقراره.

ودان المجلس الممارسات والجرائم التي ارتكبتها وترتكبها قوات الحشد الشعبي ضد المدنيين في المناطق التي تقع تحت سيطرة ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية «داعش» مؤكدا ان «عملية تحرير هذه المناطق يجب أن تكون بقيادة الجيش والشرطة العراقية وأبناء العشائر من سكان هذه المناطق وبدعم من التحالف الدولي».

واكد البيان مسؤولية الحكومة العراقية بضرورة تامين عودة المدنيين لمناطقهم مشددا على «رفضه القاطع للتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق».

وشدد البيان على رفضه التام لاستخدام الاراضي العراقية لفتح المعسكرات لتدريب المجموعات الإرهابية او تهريب الأسلحة والمتفجرات لتنفيذ عمليات إرهابية داخل دول المجلس.

واكد اهمية التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة التي تتعلق بمكافحة الإرهاب وبمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحسن الجوار داعيا الحكومة العراقية الى العمل على تعزيز العلاقات مع دول الجوار العربي بعيدا عن «سياسات المحاور والتدخلات الإقليمية».

وجدد المجلس دعمه لقرار مجلس الأمن رقم 2107 الذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» لمتابعة هذا الملف أملا مواصلة الحكومة العراقية جهودها وتعاونها مع الكويت والمجتمع الدولي في هذا الشأن.

واعرب عن قلقه «البالغ» بشأن قضية اختطاف عدد من المواطنين القطريين جنوبي العراق الذين دخلوا بتصريح رسمي من وزارة الداخلية العراقية وبالتنسيق مع سفارة بغداد في الدوحة.

واكد البيان أن «هذا العمل الإرهابي يعد خرقا صارخا للقانون الدولي وانتهاكا لحقوق الإنسان ومخالفا لأحكام الدين الإسلامي الحنيف من قبل الخاطفين وعملا يسيء إلى أواصر العلاقات الأخوية بين الأشقاء العرب».

وفي هذا الشأن اعربت دول المجلس عن تضامنها التام مع حكومة دولة قطر ودعمها في اي إجراء تتخذه.

واعربت عن الامن بان تؤدي الاتصالات التي تجريها حكومة قطر مع الحكومة العراقية إلى إطلاق سراح المخطوفين وعودتهم سالمين إلى بلادهم محملين الحكومة العراقية مسؤولية ضمان سلامة المخطوفين وإطلاق سراحهم.

واعرب وزراء خارجية دول التعاون الخليجي عن تقديرهم الكبير لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لما قدمه من مواقف ايجابية وبناءة وخلق بيئة مناسبة خلال المشاورات اليمنية في دولة الكويت.

واشاد بيان مجلس التعاون الخليجي بجهود دولة الكويت من خلال تقديم كافة التسهيلات اللازمة لتحقيق النجاح للمحادثات التي استمرت من شهر ابريل وحتى اغسطس الماضي.

واعرب عن تقديره البالغ للجهود الدولية لدعم المشاورات بين الأطراف اليمنية وتقريب وجهات النظر بينهم بهدف التوصل الى حل سياسي واستعادة الأمن والاستقرار في اليمن.

واكد البيان دعمه لمبعوث الامم المتحدة الخاص الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ أحمد وجهوده لانجاح المشاورات.

واعرب المجلس عن اسفه لرفض حركة «أنصارالله» و«المؤتمر الشعبي العام» لاتفاق السلام الذي اقترحته الأمم المتحدة لوضع حد للنزاع في اليمن والذي يقضي بالانسحاب من العاصمة ونطاقها الأمني وكذلك الانسحاب من تعز والحديدة والذي سيكون تمهيدا لحوار سياسي يبدأ خلال 45 يوما من توقيع هذا الاتفاق.

وعبر عن الأمل في نجاح المشاورات بهدف استكمال الجهود الرامية للتوصل الى تسوية للأزمة اليمنية وفق المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض وقرار مجلس الأمن «2216».

ودعا مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجلس الامن والدول الراعية للهدنه في سوريا الى التدخل الفوري لوقف التصعيد الخطير الذي يستهدف الشعب السوري مؤكدا موقفه الثابت في الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها.

ودان المجلس الوزاري في بيانه الغارات التي شنتها وتشنها قوات النظام السوري والدول والمنظمات الداعمة لها على مدينة حلب والحصار المفروض عليها والذي أودى بحياة العشرات من المدنيين وتدمير وخراب للمؤسسات الخدمية فيها.

واوضح البيان ان «هذه الاعمال تؤكد عدم جدية النظام السوري في الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي وتنقض اتفاق وقف الاعمال العدائية وتخالف القوانين الدولية والمبادئ الاخلاقية الانسانية والتي تدفع باجهاض المساعي الدولية الرامية للوصول الى حل سياسي للازمة السورية».

واعرب المجلس عن امله في ان يسهم الاتفاق الامريكي في تثبيت وقف العملية القتالية وايصال المساعدات الانسانية للمناطق المتضررة مؤكدا ضرورة تطبيق قرار مجلس الامن رقم 2254 فيما يتعلق برفع الحصار عن المدن السورية المحاصرة وايصال المساعدات الانسانية للمناطق المتضرره.

واكد المجلس ان الدول الاعضاء من اوائل الدول التي تسهم ولا تزال في تخفيف معاناة الشعب السوري من خلال تقديم الدعم المادي المباشر للمنظمات الدولية المعنية او تلك التي تعمل داخل الاراضي السورية او من خلال مساعدات مادية او عينية مباشرة لدول الجوار التي تستضيف اللاجئين السوريين.

وشدد على ضرورة ان يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته الكاملة لتخفيف المعاناة عن الشعب السوري.

كما اعرب المجلس في بيانه عن دعمه لجهود مبعوث الامين العام للامم المتحدة ستافان دي ميستورا لايجاد حل سياسي مبني على بيان جنيف «1» والقرارات الشرعية الدولية بهذا الشأن.

وعبر عن اسفه لعدم تمكن المجموعة الدولية لدعم سوريا من التوصل لقرار يحدد تاريخ لاستئناف جولة جديدة من مفاوضات السلام السورية في جنيف معربا عن امله بان يتحقق ما تم الاتفاق عليه في اجتماع فيينا بتاريخ 17 مايو من هذا العام من تعزيز وقف اطلاق النار وايصال المساعدات.

واعرب مجلس التعاون الخليجي عن بالغ قلقه لإصدار الكونغرس الأمريكي تشريعا باسم «قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب» والذي يخالف المبادئ الثابتة في القانون الدولي لاسيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

وقال البيان ان اعتماد هذا القانون سينعكس سلبا على التعاملات الدولية بما يحمل في طياته من بواعث للفوضى ولعدم الاستقرار في العلاقات الدولية وإعادة النظام الدولي إلى الوراء.

واضاف أن دول مجلس التعاون تعتبر هذا التشريع الأمريكي متعارضا مع أسس ومبادئ العلاقات بين الدول ومبدأ الحصانة السيادية التي تتمتع بها الدول وهو مبدأ ثابت في القوانين والأعراف الدولية.

اكد في الوقت نفسه مواقف دول مجلس التعاون الخليجي الثابتة تجاه الإرهاب والتطرف ونبذها لكافة أشكاله وصوره ورفضها دوافعه ومبرراته وأيا كان مصدره والعمل على تجفيف مصادر تمويله والتزامها المطلق بمحاربة الفكر المتطرف الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية وتتغذى منه بهدف تشويه صورة الدين الإسلامي.

ودان البيان بشدة حوادث التفجيرات الانتحارية التي وقعت في المملكة العربية السعودية قرب المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة ومحافظة القطيف ومدينة جدة. واعتبر أن هذه التفجيرات الإرهابية جرائم مروعة تتنافى مع كافة القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية.

واكد مجلس التعاون أن السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الاوسط لا يتحقق إلا بانسحاب اسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وشدد البيان على دعمه لجميع المبادرات والجهود الدولية والعربية للحل القضية الفلسطينية والإسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام.

واكدان المستوطنات الاسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أساسية في طريق تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة.

وطالب المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل من أجل إنهاء احتلالها لكافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها هضبة الجولان السورية.

ودعا مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميع الأطراف الليبية الى استكمال البناء المؤسساتي الانتقالي للدولة وتمكين مجلس النواب من القيام بدوره وفق ما نص عليه الاتفاق السياسي الليبي.

ودعا البيان حكومة الوفاق الوطني إلى تعزيز التواصل والحوار مع كافة القوى والمكونات الوطنية لتعزيز المصالحة الوطنية.

واكد حرص دول المجلس على أمن واستقرار ووحدة الأراضي الليبية ومساندتها للجهود الرامية للتصدي لما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية «داعش».

واشاد المجلس الوزاري بجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الى ليبيا مارتن كوبلر.

- نأسف لرفض «أنصارالله» و«المؤتمر الشعبي» لاتفاق السلام الذي اقترحته الأمم المتحدة
- لابد من التدخل الفوري لوقف التصعيد الخطير الذي يستهدف الشعب السوري
- الاعمال الحربية تؤكد عدم جدية النظام السوري في الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي
- ضرورة ان يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته الكاملة لتخفيف المعاناة عن الشعب السوري

الخالد والجبير خلال الاجتماع

جانب من الاجتماع